

### ﴿ تقريره عليه السلام ﴾

سكوته عليه السلام على ما فعل بمحضته او في عصره وعلمه ولم ينكر عليه مع القدرة على الانكار دليل الجواز لانه لا يقر على محرم الا اذا كان سكوته ناشئاً عن عدم فائدة انكاره المعلوم كسكوته على ذهاب غير المسلم الى معبده . واستبشاره مع السكوت أدل على الجواز

وكل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ثابت بالوحي

### ﴿ الوحي ﴾

قبل الشروع في تعريف الوحي وذكر أقسامه نقول ان الرسول عليه السلام ذو جهتين ملكية وبشرية فبالاولى يتلقى الشرع عن الله عز وجل وبالثانية يبلغ الاحكام الى أمته اذ من المعلوم انه لا بد من مناسبة بين المتلقى والمتلقى منه والمبلغ والمبلغ اليه وذلك التلقى يكون باتصال نفسه بالافق الاعلى وادراكها من الملك ما يُلقى اليها من الاحكام ادراكاً روحانياً يتمثل بصورة المدارك البشرية كي يبقى في نفسه عند رجوعها الى الحالة الثانية فيبلغها الى البشر من أمته وهذا الادراك اما ان يتعلق بالمعنى وداله او بالمعنى فقط او يلتقى به في قلبه ويلحق بذلك ما اجتهد فيه وأقر عليه ومن هذا يتبين ان الوحي عرفان يجده الانسان مع اليقين بأنه من قبل الله بواسطة او من غير واسطة والاول

بصوت يتمثل لسمعه بأن يسمع دويًا كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقى إليه فلا ينقض ذلك الدوى الاوقد وعاه وفهمه او بغير صوت بأن يتمثل له الملك الذي يلقي اليه رجلا فيكلمه ويهي ما يقوله . وهذا معنى الحديث الذي فسر به الرسول عليه السلام الوحي حين سئل عنه فقال ( أحياناً بأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ )<sup>(١)</sup> فيفصم عنى وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعنى ما يقول

ومما تقدم يعلم ان الوحي نوعان ظاهر وباطن . والاول ثلاثة أقسام « اولها » ما ثبت بلسان الملك بأن سمعه منه من بعد علمه بأن المبلّغ من قبل الله ليس بجنى ولا شيطان . أنزله الله عليه بلسان الروح الامين كالقرآن فانه من عند الله باللفظ والمعنى

ثانيها ما كان بإشارة الملك بدون الكلام منه ويسمى خاطر الملك كما قال النبي عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي فقال ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها ألا فاتقوا الله واجملوا في الطلب

ثالثا ما لاح بقلبه بالالهام أو المنام ومنه الحديث القدسي المسند الى الله تعالى

(١) انما كانت الحالة الاولى أشد لأنها مبدأ الانسلاخ من البشرية والاتصال بأفق الملائكة من القوة الى الفعل فيعسر بعض العسر بخلاف الثانية فان الملك يتمثل له رجلا مثله في الانسانية

الثاني وحي باطن (١) وهو ما يكون باجتهاده خوف فوات حادثة  
ويجوز الخطأ فيه ولكن لا يقر عليه فتقتدى الأمة به فيه  
شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله علينا بلا انكار على  
انها شريعة لنا بدليل قوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم  
اقتده ) ولذا استدل محمد بقوله تعالى ( لها شرب وانكم شرب يوم  
معلوم ) على قسمة المهايأة واستدل أبو يوسف على قصاص الذكر  
بالانثى بقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية )  
وليس النبي متعبداً بشرع نبي قبله لقوله تعالى ( لكل جعلنا منكم  
شريعة ومنهاجاً ) ويجب على غير الصحابي تقليد الصحابي فيما شاع  
بين الصحابة وساموه بدون خلاف أما ما حصل فيه خلاف فلا يجب  
تقليده فيه مطلقاً وقبل يجب مطلقاً وقيل يجب فيما يدرك بالقياس  
والتابعي كالصحابي ان ظهرت فتواه في زمن الصحابة كسعيد بن  
المسيب والشعبي والنخعي ومسروق لانه لما زاحمهم في الفتوى وسوغوا له  
الاجتهاد صار مثلهم . وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة انه لا يقلد  
وأما من بعدهم فالادنى يقلد الاعلى كتقليدنا الامام الاعظم أبا حنيفة

### ﴿ الاجماع ﴾

الاجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر

(١) انما عد هذا وحياً نظراً لانه لا يكون طريقاً للاحكام الشرعية  
الا اذا لم ينهه الوحي على تركه

واحد على حكم شرعي وهو ممكن خلافاً للنظام وبمض الشيعة  
 مستدلين بأن وصول الحكم الى كل المجتهدين واتفاقهم عليه ممتنع  
 لا تتشابه في الاقطار وبأنه لو كان اتفاقهم مبنياً على دليل قاطع  
 لأغني ذلك الدليل عن الأجماع ولا يتأني بناؤه على دليل ظني  
 لاختلاف القرائح والأنظار فيه والاول مردود بأن من يجد في أمر  
 الدين و يبحث فيه لا يكون وصول الاحكام اليه وعلمه باتفاق غيره  
 من المجتهدين عليها ممتنعاً

والثاني كذلك لأنه لا يمتنع اتفاق آراء المجتهدين على حكم  
 ظني لجواز اتفاق القرائح والأفهام على ذلك خصوصاً اذا كان  
 جلياً واضحاً

والعلم بالاجماع ممكن خلافاً لبعضهم مستدلاً بأن معرفة أعيان  
 مجتهدي كل عصر في عموم مشارق الارض ومغاربها ممتنع فضلاً عن  
 معرفة تفاصيل أحكامهم لجواز خفاء بعضهم وعدم شهرته أو اسردي  
 بلاد غير بلاده أو ميله للخمول وعدم اظهار نفسه لغرض من الاغراض  
 وهو مردود بأن ذلك تشكيك في الضروري للقطع بأجماع الصحابة  
 والتابعين على تقديم الدليل القطعي على الظني وبالاجماع على عدم  
 جواز بيع الطعام قبل قبضه على أن المجتهدين في زمن الصحابة  
 والتابعين كانوا معلومين في كل البقاع ولو فرض الآن وجود مجتهدين  
 لعلموا وعرفت آراؤهم لمن توفرت فيه العناية بأمر الدين لسهولة نقل  
 الاخبار وكثرة وسائل طرق الوصول

ونقله لمن يحتج به ممكن أيضا خلافا لبعضهم مستدلا بأن نقل الآحاد لا يفيد القطع فلا بد أن يكون بانفا حدّ التواتر أو المشهور وذلك ممتنع إذ يستحيل عادة مشاهدة أهل التواتر جميع المجتهدين شرقاً وغرباً طبقة بعد طبقة إلى أن يتصل بالمتحج به لأنه مردود بما تقدم من إجماع الصحابة والتابعين على تقديم القطعي على الظني فإنه نقل إلى المتحج به نقلاً متواتراً كما نص العلماء على ذلك

وركنه الأصلي تكلم مجتهد المعصر الذي حصل فيه الإجماع على الحكم أو فعلهم كشروعهم في المزارعة والمضاربة والمساقاة ويلحق بهذا الأصل تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي بعد علمه ومضى مدة التأمل وهي ثلاثة أيام خلافاً للمشهور عن الشافعي رضي الله عنه من عدم اعتباره هذا إجماعاً (١) والإجماع بالقول يسمى قولياً وبالفعل يسمى فعلياً وشروط الإجماع ثلاثة

(١) استدلال الشافعي رضي الله عنه على دعواه بأن سكوت المجتهد قد لا يكون دليل الموافقة على الحكم بل يشابه الأدلة وعدم الوصول إلى الحكم الشرعي أو لخوف الفتنة أو لاحترام القائل لسبب سن أو عظم جاه أو وفرة علم كما سكت على حين شاور عمر الصحابة في حكم امرأة حدها فأسقطت جنينا فقالوا إنك مؤدب أدباً شرعياً ولا شيء عليك وسمع على قوهم وسكت ولما سأله عمر قال أرى عليك الغرّة وهي عشر الدية فسكوتها لم يكن عن موافقة على ما قاله مجتهدو الصحابة لعمر رضي الله عنه وقد قيل لابن عباس رضي الله عنهما ما منكم من إخبار

أولها الاجتهاد الا فيما يستغنى عن ذلك كتنقل آى القرآن  
الكريم وعدد الركعات ومقادير الزكاة لاستغنائها عن الرأى  
ثانيها وثالثها عدم الابتداع وعدم الفسق لانها يورثان التهمة  
ويسقطان العدالة ولا أهلية للاجماع متى سقطت العدالة ولا يشترط  
أن يكون أهل الاجماع من الصحابة خلافا لداود الظاهري محتججا  
بأن الاجماع حجة بصيغة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
والصحابه هم الاصل في ذلك ولا يشترط أن يكون أهله من عتره  
النبي عليه السلام خلافا للأمامية مستدلين بقوله عليه السلام ( انى  
نارك فيكم ما ان تمسكم به ان تضلوا كتاب الله وعترتى )  
لأن جميع ما ذكر من الأدلة يدل على مجرد التفضيل لا أن  
اجماعهم حجة دون اجماع غيرهم وكذلك لا يشترط أن يكون أهله من

عمر بما تراه من عدم العول فقال درته وقد أجابت الخنفية عن ذلك  
بان الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب المحرم بسبب  
سكوتهم عن الحق وما علم من سيرتهم وعاداتهم يؤيد ذلك الأتري أن  
عمر رضى الله عنه لما منع المغالاة في المهر قالت امرأة ( ان الله تعالى  
يعطينا بالقنطار في قوله تعالى « وآتيم احداهن قنطارا فلا تاخذوا منه  
شيئا » ويمنع ذلك عمر كل أفقه من عمر حتى المخدرات في الحججال )  
فاذا حاجت امرأة عمر فيما قال فكيف بابن العباس مع مكانته من  
قريش وعنايته بامر الدين فسكوته ليس الا كفا عن المناظرة لانها غير  
واجبة لانه أخفى ما يراه في العول وسكوت على لم يكن الا انتظارا  
للهايه كما هي الآداب وتعظما لشأن الفتيا

أهل المدينة خلافاً لمالك مستدلاً بقوله عليه السلام ( المدينة تنهى  
 خبيثها كما ينهى الكبير خبث الحديد ) والخطأ خبث فيكون منفيًا عن  
 أهلها وأذن يكون قولهم صواباً . ويجب عنه بأن المراد بالخبث من  
 كره الإقامة فيها أو أنه محمول على نفي الخبث في زمن النبي عليه  
 السلام . ولا يشترط أيضاً لصحة الإجماع انقراض أهله خلافاً للشافعي  
 رضى الله عنه معاً ذلك بأن الإجماع لا يتحقق إلا باستقرار الآراء  
 ولا استقرارها بعد الموت وعلى قوله يجوز لأحد أهل الإجماع أن  
 يرجع عن رأيه ولا يجوز عندنا وما ذهب إليه الشافعي من اشتراط  
 الانقراض لصحة الإجماع مردود بالأدلة القائمة على أن الإجماع  
 حجة فأنها تقضي بغير ما ذهب إليه . وكذلك لا يشترط لصحة الإجماع  
 اللاحق عدم الاختلاف السابق غير أنه يجب أن لا يخرج عن عموم  
 أقوال السالفين فأجماع التابعين على عدم جواز بيع أم الولد كما منعه  
 عمر رضى الله عنه حجة وإن أجازته على كرم الله وجهه وقد اشترط  
 بعضهم هذا الشرط مستدلاً بأن موت المخالفين لا يذهب رأيهم  
 ودليلهم لأن المنظور إليه في الإجماع الرأي لا ذوات الأشخاص ولا  
 إجماع مع وجود رأى المخالف ذى الأهلية للإجماع على أن ذلك فيه  
 تضليل بعض الصحابة المخالفة آراؤهم لما حصل عليه الإجماع بعدهم  
 وهو مردود بأن العبرة بأهل العصر الواحد لأن حجة اتفاقهم كرامة  
 لهم وذلك لا يكون إلا للأحياء المعارضين ودعوى التضليل باطلة لأن  
 دليل المخالف معمول به إلى زمن حدوث الإجماع الراجع له كما يرفع

القياس بوجود النص وان أريد التضييل في الواقع ونفس الامر قلنا ليس كذلك لان المجتهد يخطئ ويصيب ولا يعتبر ضالاً على أحد التقديرين . ومما تقدم يعلم ان الأئمة اذا اختلفت في عصر من الاعصر في مسألة علي أقوال كان اجماعاً على أن ما عداها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر وذلك كجارية اشتراها رجل ووطئها ثم وجد بها عيباً فقبل ان الوطء يمنع الرد وقيل بالرد مع الارش فالقول بأن له الرد بدون أرش باطل لخروجه عن القولين (١)

ومستند الاجماع أما خبر الآحاد كلاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لحديث ( لا تبيعوا الطعام قبل قبضه ) وهو خبر

(١) ومثل ذلك أيضاً القول بان الجدي يرث ويحجب الاخ والقول الآخر بانهما يرثان معاً كل كلاً آخر فانهما اتفقا على ارثه مع وجود الاخ فالاجماع على عدم ارثه مع الاخ باطل . ومثله أيضاً عدة الحامل المتوفي عنها زوجها فانه قيسل بانها تعتمد بالوضع وقيل بابعاد الأجلين فان هذين القولين متفقان على عدم الاعتداد بالاشهر قبل الوضع فالاجماع عليه يكون باطلاً . وكذلك القول بان علة الربا في غير النقدين اتحاد القدر والجنس والقول الآخر بان علة كونه مطعوماً مع اتحاد الجنس أيضاً او الادخار معه فالاجماع على ان علة الربا شيء آخر ليس فيه اتحاد الجنس باطل . وكذلك استحقاق الام ثلث الكل او ثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين في زوجة وأبوين او زوج وأبوين فالاجماع على استحقاقها ثلث الكل او الباقي في احدي المسألتين دون الاخرى باطل

آحاد، واما القياس كأجماهم على جريان الرابا في الأرز قباسا على الخنطة فلا يكون مستندا للكتاب او الحديث المتواتر او المشهور لانه لا احتياج اليه اذن وقيل لا يستند الا اليها والا كان غير قطعي ورد بان ما يستقل بكونه حجة لا يكون مستنده الا غير قطعي

اذا نقل اليها اجماع الصحابة بأجماع كل عصر على نقله كان كمثل الحديث المتواتر فيكون قطعياً في ايجاب العلم والعمل كأجماهم على ان القرآن كتاب الله تعالى واجماهم على عدد ركعات كل صلاة واذا نقله الافراد كان كمثل السنة بالآحاد فيوجب العمل دون العلم كقول عبيدة السلماني ما معناه « اجتمعت الصحابة على المحافظة على أربع ركعات قبل الظهر »

### ﴿ مراتب الاجماع ﴾

اقواها اجماع الصحابة بتصريح منهم ثم ما نص فيه البعض وسكت الباقيون ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن سبقهم ثم اجماعهم على ما سبق فيه خلاف. والاول بمنزلة الخبر المتواتر بالنسبة للعلم والعمل ويكفر جاحده. والثاني والثالث بمنزلة الخبر المشهور فلا يكفر جاحده والرابع بمنزلة خبر الآحاد فيوجب العمل دون العلم وحجة الأجماع ثابتة بقوله تعالى « ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوّله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيرا » (١) وقوله صلى الله عليه

والاستدلال على كون الاجماع حجة بهذه الآية انما هو بالنظر لعمومها في ذاتها اذ عبرت به بالنظر لسياقها. الاحاديث المسند بها على ان الاجماع حجة متكلم فيها

وسلم ( لا يجتمع أمتي على ضلالة ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( الخير  
فيّ وفي أمتي الى يوم القيامة )

### ❦ الدرس الرابع القياس ❦

هو اظهار مثل حكم الاصل في الفرع لوجود علته فيه كحرمة  
بيع الأرز بالارز متفاضلا وكذلك حرمة بيع غيره من الكميات  
والموزونات بحمسه متفاضلا قياساً على الخنطة فان قوله صلى الله عليه  
وسلم ( الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل والفضل رباً ) يدل على حرمة التفاضل  
بين التماثلين جنساً وقدرًا لانه لا يأتى التماثل بدونهما ومعلوم أن  
البيع من حيث هو مباح فالامر فيه منصب على التماثل وهو موجود في  
بيع الارز بالارز فيكون كالخنطة

فالاصل الخنطة والفرع الارز والحكم حرمة البيع متفاضلا والعلة  
موجودة في الفرع وهي اتحاد الجنس والقدر. ومثل ذلك قياس النبيذ  
على الخمر في حرمة الشرب بجامع الاسكار. ووجوب الزكاة في الحلي  
قياساً على النقد بجامع الثمنية

وكون القياس حجة ثابت بقوله تعالى ( هو الذي أخرج الذين  
كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ماظننتم أن يخرجوا  
وظنوا انهم مانعهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا  
وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين  
فاعتبروا يا أولى الابصار ) لأن هذه الآية تدل على ان علة الاخراج

الكفر والاعتبار بذلك معناه انه لو حصل الكفر لترتب عليه الاخراج  
اذ الاعتبار رد الشيء الى نظيره في الحكم فلو لم يكن الاعتبار حجة  
لمعرفة الاحكام لما أوجبه بالاهربه (١)

(١) الاعتبار في هذا السياق معناه رد الشيء الى نظيره في الحكم  
العقلي اذ ترتب الخروج على الكفر ليس حكماً شرعياً بل هو حكم  
عقلي فليس معنى الاعتبار في هذا السياق قياس الارز على الخنطة في  
حرمة التفاضل لكن استدل به على وجوب القياس نظراً لشمول  
الاعتبار في ذاته العقليات والشرعيات ولا دليل على ان الاعتبار هنا  
معناه الاتعاض لاغير — وقد نفي بعضهم القياس مطلقاً وبعضهم نقاه  
في الاحكام السمعية دون العقلية واستدل على ذلك بقوله تعالى « تبياناً  
لكل شيء » وقوله جل شأنه « ولا رطب ولا يابس الا في كتاب  
مبين » فان ذلك يدل على ان الكتاب كاف في بيان جميع الاحكام  
بعبارة و اشارته ونصه واقتضائه وعند فقد الكل يعمل بالاستصحاب  
بدليل قوله تعالى « قل لا اجد فيما أوحى الى محرمات على طاعم  
يطعمه . . . . . الآية — واستدل أيضاً بقوله عليه السلام « لم  
يزل أمر بني اسرائيل مستقيماً حتى ظهر فيهم اولاد السبايا فقاسوا ما لم  
يكن بما قد كان فضلوا وأضلوا » — وأيضاً هو طريق لا يؤمن فيه  
الخطأ ومثل ذلك يمتنع العقل من سلوكه. وبأن الحكم حق الشارع القادر  
على البيان القطعي فلم يجز التصرف في حقه بما فيه شبهة بخلاف حقوق العباد  
الثابتة بالشهادة. ورد الاول بأن الكتاب اذا بين فيه حكم الاصل فقد  
بين فيه حكم الفرع بياناً خفياً وذلك بطريق القياس — والثاني بأن القياس

وثابت أيضاً بحديث معاذ رضى الله عنه وهو قول النبي عليه السلام حين أرسله الى أهل اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسوله قال فإن لم تجد قال أجتهد برأى فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضى به رسوله) فلو لم يكن حجة لأنكره ولما حمد الله عليه . وله شروط وأركان ودفع وحكم

### ﴿ شروط القياس ﴾

شروط القياس أربعة - الأولى - ان لا يدل دليل على أن حكم الاصل مخصوص به لأن ذلك يكون مبهطاً للقياس مثاله ما حصل من شهادة خزيمية لما نقد النبي عليه السلام الأعرابي ثمن الناقة التي اشتراها منه وأنكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم (من يشهد لى) فقال خزيمية : أنا أشهد يا رسول الله أنك أوفيت الأعرابي ثمن الناقة . فقال (كيف تشهد ولم تحضرننا) فقال خزيمية - يا رسول الله انا

المفضي للضلال والاضلال هو الذى لم تراعى فيه الشروط كالقياس مع وجود النص او مع اختصاص حكم الاصل به او مع كونه جارياً على خلاف سنن القياس الخ . والثالث بأن غلبة ظن الصواب كافية في العمل والاعتدال بالاسباب كسفر التاجر للكسب اذ هو مبنى على غلبة الظن . وكذلك غالب الاعمال الانسانية الاختيارية . والرابع بأن ذلك ساغ بأذنه فان معرفة جهة القبلة لاداء محض حق لله تعالى جائز فيه الرأي لان هذا غاية ما فى وسعنا

نصدقك فيما تأتينا به من خبر السماء أفلا نصدقك فيما نخبرنا به من أداء ثمن الناقة - فقال عليه السلام ( من شهد له خزيمة فهو حسبه ) فجعل شهادته كشهادة رجلين كرامة له وقد دل قوله تعالى ( وأشهدوا شهيدين من رجالكم ) على أن العمل بشهادته منفردا مخصوص به فلا يقاس عليه غيره

( الثاني ) أن لا يعدل بالأصل عن سنن القياس بأن لا تدرك له علة يقتضيها القياس كالمقدرات الشرعية مثل عدد الركعات والسجودات وعدد الجلدات في الحدود الى غير ذلك أو تدرك له علة تقتضى حكما يفايز حكم الأصل كعدم فطر الصائم الآكل نسبانا الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي حصل منه ذلك ( أتم صومك فأنا أظعمك الله وسقاك ) فإنه مخالف للقياس إذ هو تقيض الفطر لذهاب ركن الصوم وهو الإمساك لقوله عليه السلام ( الفطر مما دخل ) فلا يقاس عليه الآكل خطأ كأن أكل في يوم معتقدا أنه آخر شعبان أو أول شوال فظهر أنه من شهر رمضان - وإنما اغتفر النسبان دون الخطأ لكون الأول طبيعيا وحاصلا بمجرد قدرة صاحب الحق سبحانه وتعالى ولا اختيار للعبد فيه ولا كذلك الخطأ إذ التصويرات من جهته

( الثالث ) أن يكون الحكم المعدي للفرغ حكما شرعيا لا تغير

فيه بعد نقله للفرع ثابتاً للاصل بحجة غير القياس (١)

(١) فلو كان حكم الاصل معلوماً من الكتاب أو السنة أو الاجماع وعلمت علته جاز القياس عليه بخلاف ما لو كان معلوماً بطريق القياس على واحد من هذه الاشياء فانه لا يجوز قياس غيره عليه لانه ان كانت فيه العلة التي في الاصل المعروف حكمه من الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا داعي الي القياس على ما قياس عليه وان لم تكن هي التي فيه كان القياس فاسداً مثلاً اذا قسنا الذرة على الخنطة المذكورة في الحديث وقلنا ان بيعها بشيء من جنسها متفاضلاً حرام قياساً على الخنطة فلا يسوغ لنا ان نقيس بيع الحلبة بمثلاً متفاضلاً على الذرة لان اتحاد الجنس والقدر الذي هو العلة متحقق في الخنطة فلا داعي الى الذرة وان قسنا الليمون على الذرة وقلنا بعدم جواز بيعه متفاضلاً لا يصح لان علة الحكم التي هي اتحاد الجنس والقدر ليست متحققة في الليمون لانه عددي غير مكيل ولا موزون فليس من المقدرات - وقد استثنوا من ذلك القياس الخفي " وصوره ذلك ان يختلف البائع والمشتري قبل قبض المبيع في مقدار الثمن فالقياس الظاهر يقتضى ان تكون اليمين على المشتري عند عدم البيعة لان البائع يدعى زيادته والمشتري ينكر ذلك فعليه اليمين ولكن القياس الخفي المسمى استحساناً يقتضى ان تكون اليمين على كل منهما لان البائع ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي قاله المشتري كما ان المشتري ينكر دفع الثمن الذي قاله البائع وأخذه المبيع مقابلة ذلك ولما كان حلف كل منهما ثابتاً بطريق القياس الخفي جاز نقله قياساً الى وارثيهما والى المؤجر والمستأجر قبل تمام استيفاء المنفعة - ظهر لك

فلا يصح القياس اللغوي (١) كأطلاق اسم الخمر على النبيذ بجامع  
 أن كلا يخامر العقل وتثبت حرمة بالنص ويحد شارب كثيره وقليله  
 لكونه يسمى خمرًا

عما تقدم ان الاستحسان قياس خفي وان الامام أبا حنيفة لم يزد شيئاً  
 عن الأدلة الأربعة التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس اذا الاستحسان  
 قسم منه — وكما يطلق الاستحسان على القياس الخفي يطلق على ما ثبت  
 بالأثر مخالفاً للقياس كالأجارة فانها بيع معدوم وكذلك السلم لكن الأول  
 منهما ثبت بقوله عليه السلام ( أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه )  
 والثاني بقوله ( من اسلم فليسلم في شيء معلوم الخ )

ومثل ذلك عدم فساد صوم من اكل ناسياً لقوله عليه السلام ( اتم صومك الخ )  
 ويطلق على ما ثبت بالاجماع ايضاً كالاستئصناع وعلى ما ثبت بالضرورة  
 كطهارة الاواني فإن القياس يقتضي عدم جواز الاستئصناع لكونه بيع  
 معدوم ويقتضي عدم طهارة الاواني النجسة لأن كل ماء يلامسها نجس

(١) وانما لم يحز القياس اللغوي ويترتب عليه الحكم الشرعي لأنه  
 معلوم ان علة التسمية لا تقتضيها بل لا بد من وضع بأزاء المعنى مثلاً الخيل  
 سميت بذلك لاختيالها في مشيتها فلا يسمى كل مختال من غيرها خيلاً  
 فلو شبهنا كل مسكر بما اتخذ من العنب وغلا وقذف وأزبد وسميناه  
 خمرًا لمشابهته لذلك المتخذ وصارت كلمة خمر شاملة لهما وثبت تحريم  
 المسكر من غير الخمر بالآية لشمول لفظ الخمر له لكان ذلك جرياً على  
 خلاف منهج اللغة وقد قدمنا ان الناظر في الكتاب والسنة على طريق  
 استنباط الاحكام منهما لا بد ان يتتبع في فهمهما مذاق الاستعمال العربي

## ولا يجوز قياس غير متحد الجنس والقدر من العمدات كالتفاح

وقد علمت أن القياس اللغوي لم تستعمله العرب في عباراتها فلا يكون مرادها . وللاستحسان قسبان : الأول ' ما قوي تأثيره والثاني ' ما ظهرت صحته وخفي فساده . والقياس قسبان أيضا : الأول ' ما ضعف تأثيره والثاني ' ما ظهر فساده وخفيت صحته . فقسماه مناقضان لقسمة الاستحسان . والاول من قسمة الاستحسان مقدم على الاول من قسمة القياس والثاني ' من قسمة القياس مقدم على الثاني من قسمة الاستحسان . مثال تقديم أول قسمة الاستحسان على أول قسمة القياس سؤر سباع الطير فإن القياس يقتضي نجاسته قياساً على سؤر سباع البهائم لأن كلا غير مأكول اللحم والاستحسان يقتضي طهارته فإن الطيور تشرب بمناقيرها وهي عظام طاهرة فيقدم ما يقتضيه الاستحسان لقوة أثره على ما يقتضيه القياس لضعف أثره . ومثال تقديم ثاني قسمة القياس على ثاني قسمة الاستحسان تأدية سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة فإن القياس يقتضي ذلك وفيه فساد ظاهر وهو العمل بالمجاز لان شمول السجود ( الأمور به عند حصول سببه ) الركوع مجاز وصحة خفية فإن سجود التلاوة ليس قرابة مقصودة بل المقصود منه التواضع ومخالفة المتكبرين وموافقة المطيعين في قصد العبادة وهذا حاصل بالركوع في الصلاة والاستحسان يقتضي عدم تأديتها به لأن الأمور به في سجدة التلاوة سجود مناير للركوع فينبغي أن لا ينوب عنه كما لا ينوب عن سجدة الصلاة وفي هذا الاستحسان فساد خفي وهو جعل سجدة التلاوة التي هي غير مقصودة كسجدة الصلاة التي هي قرابة مقصودة لذاتها وصحة ظاهرة وهي العمل بالحقيقة وعدم تأدي الأمور به بنيره

على متحدتهما مثل الخنطة فلا يجوز بيعه متفاضلا بجامع ان كلام مطعوم لأن ذلك يوجب في الفرع حكماً هو حرمة التفاضل المطلقة وهو في الأصل الحرمة المقيدة بالتماثل والتماثل لا يوجد الا فيما اتحد جنساً وقدرا بأن يكونا من جنس واحد مكيلين او موزونين

الرابع - ان لا يكون حكم الفرع منصوصا عليه لأنه ان كان كذلك فالقياس اما أن يكون موافقا للنص كحرمة بيع التمر بالتمر متفاضلا قياسا على الخنطة وحينئذ فلا فائدة في القياس اذ الحكم المرتب عليه معلوم من النص واما ان يكون مخالفاً له كتقييد الرقبة بالأيمان في كفارة الظهار قياساً على كفارة القتل واذا فلا يعمل به لمخالفته نص الآية وهي قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا) خلافاً لمن أجازوه في الحالة الاولى قائلاً انه عاضد للنص لأن الكلام في القياس المستقل بكونه حجة

### ﴿ أركان القياس ﴾

أركان القياس أربعة : الأول ، الاصل ( وهو المقيس عليه ) ، الثاني ، الفرع ( وهو المقيس ) الثالث ، حكم الاصل ، الرابع الجامع أي العلة . وقد تقدم معرفة كل منها . أما حكم الفرع فثمره القياس

### ﴿ طريقة معرفة العلة ﴾

علة الحكم هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع وتعرف

بثلاثة أشياء أولها النص، وثانيها الأجماع، وثالثها المناسبة

### ﴿ النص ﴾

النص اما ان يكون دالا على العلة بالوضع أولا. (والثاني الأثماء) والاول قسمان : أولها الصريح - وهو ما دل على التعليل بوضعه بحيث لا يتصد به غير العلة نحو امة كذا أو لأجل كذا أو كي يكون كذا، كقوله تعالى في النفي ( كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ) وثانيها - الظاهر كاللام والباء لظهورهما في التعليل وان احتملت اللام العاقبة والباء المصاحبة نحو ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) وقوله ( فيما رحمة من الله انت لهم )

ويلى اللام والباء « إن » التعليلية لأن اللام مقدره قبامها والمقدر ليس كالثابت نحو قوله تعالى ( وما أبرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء ) ، ولعاب الهرة طاهر انها من الطوافين عليكم ( فجعل لعابها غير نجس دفعا للحرج ) ومثل ان التعليلية فاء التعليل كالفاء المذكورة في الجزاءات فتفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها نحو قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ( ونسها النبي فسجد ) و ( زنى ماغز فرجم )

والايماء هو أن يقترن بالحكم ما اذا لم يكن هو أو نظيره للتعليل كان بعيدا عن الفهم نحو ( أعتق رقبة أو أطعم ستين مسكينا ) جوابا لمن قال ( واقمت زوجتي في رمضان ) ونحو قوله عليه السلام لآتي

سألته في قضائها الحج عن أبيها ( أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته  
أكان ذلك يجزئه ) وقوله عليه السلام في حرمة الصدقة على بنى هاشم  
( أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أ كنت شاربه )

ومنه الفرق بين شيئين في الحكم مع كونهما وصفين سواء ذكر  
الحكمان أو أحدهما - فالأول - نحو للفارس سهمان وللراجل سهم .  
والثاني نحو القاتل لا يرث ومنه أيضا الغاية والاستثناء والشرط نحو  
قوله تعالى ( ولا تقربوهن حتى يظهن ) وقوله تعالى ( الا ان يعفون )  
وقوله عليه الصلاة والسلام ( فان اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم )  
فان الاول يفيد عليه الطهارة لجواز القربان والثاني يفيد عليه العفو  
لسقوط المفروض والثالث يفيد عليه اختلاف الجنس لجواز البيع  
كيف شاءوا

### ﴿ الإجماع ﴾

تعرف العلة بالاجماع أيضا كأجماعهم على ان الصغرة علة للولاية  
على الصغير في ماله لعجزه عن التصرف فيقاس عليه زواجه بجماع  
الصغير المؤدى للعجز عن التصرف في النفس بالاولى

### ﴿ المناسبة ﴾

تعرف العلة بالمناسبة للحكم بأن تكون ملائمة للعلة المنقولة عن  
الرسول عليه السلام وعن السلف لأن جعلها مناطا للحكم الشرعي  
لا بد أن يكون موافقا لما نقل عن أرباب الشرع كتعميل الفرقة في

اسلام زوج غير المسلم بأبائه الاسلام لأنه يناسبه لا لوصف الاسلام  
لنُبُوِّهِ عن ذلك لأنه عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها كما قال عليه  
السلام ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول  
الله فان قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق )

### ﴿ العلة المحبوزة للقياس ﴾

هي التي علمت بطريقة الايمان او الملائمة كما في الامثلة المتقدمة  
فالغرض منها بيان ما يظن انه علة

### ﴿ العلة الموجبة ﴾

هي التي عرفت بطريقة الوضع، او كان نوعها او جنسها مؤثرا في نوع  
الحكم او جنسه . مثال تأثير الجنس في الجنس تأثير الضرورة في  
التسهيل المأخوذ من قوله تعالى فمن اضطر في مخمصة الخ ، وتأثير النوع  
في النوع كتأثير الاسكار في التحريم ، وتأثير الجنس في النوع كتأثير  
الداخل في الإفطار ، وتأثير النوع في الجنس كتأثير الجنون في اسقاط  
التكاليف (١)

(١) المراد بالنوع هنا شيء واحد يتعدد بتعدد محاله وأسبابه  
كالسكر فانه واحد يختلف باختلاف أسبابه كسكر الخمر وسكر النبيذ  
وسكر الجعة - وبالجنس ما فوق ذلك كالعجز بعدم العقل فانه يشمل  
عجز الصبي غير العاقل وعجز الجنون ، وفوقه الجنس الذي هو العجز  
بسبب ضعف القوي اعم من الظاهرة والباطنة فيشمل المريض ايضا